رابطة المحامين السوريين الأحرار
بيان رقم 190

بَـيـَـــان

نشر موقع إعمار سورية الموالي للنظام السوري مادةً بتاريخ 24 حزيران 2020 يتضمن تصريح مصدر مسؤول بأن مجلس محافظة دمشق يعتزم الإعلان عن مخططي اليرموك والقابون وفق القانون 10، وأضاف إن إقرار المخططين ليتم تنظيمهم وفق القانون 10 يأتي بعض انتهاء دراستهم من الشركة العامة للدراسات الهندسية وإجراء التعديلات التي طلبت من المحافظة للوصول لأفضل الحلول التنظيمية لهما بأن المخططين الجديدين سيعلنان للعموم خلال شهر ليتم استقبال الاعتراضات عليهما من أصحاب الحقوق وأهالي المنطقة، ثم تدرس بعدها لمعالجتها وتعديل الدراسة وفق الاعتراضات المحقة، وبعد تدقيق المادة المنشورة من قبل كوادر رابطة المحامين السوريين الأحرار، وجدنا

1. تم إحداث " الشركة العامة للدراسات الهندسية" بالمرسوم رقم 12 الصادر بعام 2019 أي بعد أكثر من عام على صدور القانون رقم 10 لعام 2018 وهي شركة عامة تتبع مباشرة لوزير الإسكان وتعمل على دراسة وتدقيق والاشراف على المشاريع المدرجة في خطط القطاع العام والمشترك، ويبدو بأن الشركة المذكورة هي الذراع المعني بإعداد وتجهيز الدراسات الهندسية لأي منطقة يقررها النظام السوري ليتم إنشاء مخطط تنظيمي جديد لها ولتكون ضحيةً للقانون رقم 10
2. المقصود بالقانون رقم 10 لعام 2018: وهو القانون السيء الذكر الذي أصدره رأس النظام السوري واعتبرته الكثير من الأوساط القانونية والمعارضة جزءاً من سياسة النظام السوري في تهجير المعارضين السوريين قسراً من ديارهم وخلق واقع عقاري في محيط مدينة دمشق يحرم المعارضين من حقوقهم دون أي مجال حتى لتعويضهم او لمنحهم سكناً بديلاً
3. يبدو واضحاً للعيان بأن المخططين الذين تم ذكرهما في المادة لم يتما إلا بعد أخذٍ و ردٍ من قبل محافظة دمشق التي طلبت إجراء عدة تعديلات على المخططين قبل إقرارهما
4. وفق القانون رقم 10 لعام 2018 سيتبع إقرار المخططين، الإعلان عنهما خلال شهر واحد من تاريخ الإقرار، ثم تليها مدة سنة ميلادية كاملةيتم خلالها استقبال الاعتراضات على المخططين من قبل أصحاب الحقوق العقارية في المنطقتين سواء بشكل مباشر أو من قبل أقاربهم أو وكلائهم القانونيين، ومن الجدير بالذكر بأن الاعتراض خاص بتثبيت حقوق المعترضين فقط دون منحهم الاعتراض على شكل المخطط التنظيمي او الى مآل الملكيةوالتي قرر القانون رقم 10 لعام 2018 بأنه سيتم استبدالها بأسهم في العقارات التي سيتم إعمارها وفق المخطط الجديد دون توضيح او تحديد لأن المخطط الجديد سيبدل شكل المنطقة بالكامل بحجة إعادة تنظيمها وبناء مرافق اقتصادية جديدة فيها ما سيعطي المجال واسعاً بتغيير كبير في طبيعة المنطقة وشكلها وإمكانية منح أسهم لمالكي الحقوق العقارية لا توازي ما كانوا يملكونه قبل المخطط التنظيمي

رابطة المحامين السوريين الأحرار
بيان رقم 190

بَـيـَـــان

5. تضمنت المادة تصريحاً من مسؤول في محافظة دمشق يقول فيه بأنه: " سيتم إعادة تنظيم المنطقة ذات الأضرار العالية والتي تصل مساحتها إلى 93 هكتار وبما يعادل 42% من مساحة اليرموك وسيتم مضاعفة المساحات الخضراء لـ20 ضعف" وهو اعتراف صريح بأن المخطط الجديد سيقلص مساحة الأبنية في المنطقة المستهدفة الى الخُمّس واعتبار ما تبقى حدائق ومرافق عامة، وهو ما يعني ضياع حقوق الكثيرين من المالكين دون إمكانية تعويضهم بما يناسب ما كانوا يملكونه
6. لا تستوي التصريحات التي نسمعها من مسؤولي النظام السوري حول تأثر البلاد بقانون قيصر وتراجع الاقتصاد السوري مع إعلان النظام ومؤسساته لمخططات تنظيمية جديدة في مناطق مدمرة بشكل شبه كامل وتحتاج مليارات الليرات السورية لإعادة إعمارها مع توفر مواد الإعمار بالكامل وهو ما يخالف واقع الدولة السورية التي لا تستطيع تأمين الطعام والدواء للسوريين فكيف بها تتجاهل كل ذلك وتبدأ العمل بمشاريع عقارية عملاقة تستهدف جمع الأموال بغية استثمارها بهذه المشاريع
7. أغلب أبناء المنطقتين اللتان تم الإعلان عن مخططيهما العقاريين الجديدين مهجرين من المنطقة سواء داخل البلاد أو خارجها وهو ما يعني صعوبة كبيرة في قدرتهم كنازحين او لاجئين على الاعتراض او حتى الاطلاع على تفاصيل المخططين

وبناءً على ما تقدم فإن رابطة المحامين السوريين الأحرار تعتبر بأن الإعلان الجديد المتضمن إقرار مخططين تنظيميين في منطقتي القابون واليرموك ما هو إلا استمرارٌ لسياسة النظام السوري في تهجير معارضيه قسراً من ديارهم، ومصادرة أملاكهم بعد تدميرها وإلغاء أي احتمال لعودة النازحين والمهجّرين واللاجئين الى بيوتهم ومناطقهم في مدينة دمشق ومحيطها وأخيراً وليس آخراً إمكانية تطبيق التغيير الديمغرافي بحذافيره بعد بدء تنفيذ المخططين التنظيميين باستبدال أهالي القابون واليرموك بمكونات بشرية غريبة عن المنطقة دينياً وعرقياً كما فعل النظام السوري في مدن القصير بريف حمص والبوكمال بريف ديرالزور وفي مناطق أخرى

رابطة المحامين السوريين الأحرار
حرر بتاريخ
26\حزيران\2020